QADAYA 7-1-2013 1/7/13 10:40 PM Page 1

هوامش

عبدالله الأيوبي
Ayoobi99@gmail.com

كسر الجليد بين (فتح) و(حماس)

للاحتفالين الذين أقامتهما كل من حركة (فتح) في قطاع غزة وحركة (حماس) في الضفة الغربية بمناسبة انطلاقتهما، أبعاد سياسية إيجابية على الساحة الفلسطينية بشكل عام، فهي المرة الأولى منذ خمس سنوات التي تتمكن فيها كل من الحركتين من إقامة احتفال جماهيري بعد الصدام الذي حدث بين الحركتين في قطاع غزة إثر إقدام حركة (حماس) على الانقلاب على السلطة الوطنية الفلسطينية في القطاع وإقامة حكومة خاصة بها، حينها دخلت الحركتان في صراع عنيف على المستويات كافة، العسكرية والسياسية والاقتصادية كلف الحركتين والنضال الوطني الفلسطيني بشكل عام خسائر سياسية وبشرية واقتصادية كبيرة جدا.

جاءت هذه الاحتفالات لتكسر حاجز العداء الذي يلف العلاقات بين الطرفين الفلسطينيين، وهي تعبر عن حالة سياسية جديدة أطلت على الساحة الوطنية الفلسطينية، وخاصة بعد النجاح السياسي الذي حققته السلطة الوطنية الفلسطينية بالحصول على مقعد عضو مراقب في الأمم المتحدة والذي أثار غضب الكيان الصهيوني واستغله في الإسراع من وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وفي مدينة القدس المحتلة تحديدا، وعلى عاتق الطرفين أكثر من غيرهما، تقع مسئولية استغلال المناخ الإيجابي بينهما لتحقيق مصالحة تصب في صالح النضال الوطني الفلسطيني.

من المهم أن تدرك جميع الأطراف الوطنية الفلسطينية، بأن العدو الصهيوني وفي مسعاه لمصادرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فإنه لا يفرق بين (فتح) و(حماس)، وإذا كان قد وافق على الجلوس مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمثل (فتح) عمودها الفقري، فإن ذلك لا يعني أن هذا العدو يساند (فتح) ضد (حماس) كما كانت تردد الأخيرة إبان اشتداد الصراع بينهما، فالعدو الصهيوني يسعى لشطب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويعمل على استغلال أية خلافات فلسطينية فلسطينية في خدمة أهدافه الاستراتيجية، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها إلا على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية.

وبغض النظر عن نسبة الخطأ والصح في صراع الحركتين وبعيدا عن تحميل هذا الطرف أو ذاك مسئولية ما حدث قبل أكثر من خمس سنوات فجدل كهذا لن يخرج بنتيجة تخدم هذا الطرف أو ذاك، والعبرة ليس في تحميل هذا الفصيل أو ذاك المسئولية، وإنما في النتائج التي أفرزها ذلك الصراع بين الحركتين ومن هو الطرف الذي استفاد منه والذي خسر، وبكل بساطة فإننا لسنا بحاجة إلى دراسة عميقة للوصول إلى الاستنتاج الذي يقول إن الخاسر الأكبر والوحيد من صراع الحركتين هو الشعب الفلسطيني أما الرابح الأكبر منه فهو العدو الصهيوني.

هذه الحقيقة يعرفها قادة الحركتين ويعرفها أبناء الشعب الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ومع ذلك وجدنا الصراع قد استمر أكثر من خمس سنوات رغم كل محاولات المصالحة التي بذلتها العديد من الأطراف العربية والفلسطينية، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت انخفاضا ملحوظا وكبيرا في حالة النفور بين الفصيلين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية وظهرت في الأفق علامات تدل على قرب إحداث اختراق في جدار الصد بين الحركتين للوصول إلى مصالحة بينهما من شأنها بكل تأكيد أن تخدم النضال الوطني الفلسطيني.

فسماح كل من الحركتين لبعضهما البعض بإقامة احتفالات في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، يعتبر تحولا إيجابيا في علاقة الطرفين، بعضهما ببعض، وينم عن بداية إدراك أن استمرار الخلافات داخل البيت الفلسطيني لا يخدم القضية ولا يساعد على انتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأنه لا خيار أمام جميع الأطراف الوطنية الفلسطينية سوى تجاوز الخلافات ووضع المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني في سلم أولويات اهتماماتها، لا التركيز على المصالح الحزبية التي كانت احد الدوافع التي تقف وراء قرار (حماس) الانقلاب على السلطة الوطنية في غزة.

فخلال السنوات الخمس من عمر الصراع بين حركتي (فتح) و(حماس) تكبد الشعب الفلسطيني خسائر سياسية ومادية باهظة وقد استغل العدو الصهيوني هذا الصراع لصالحه، فكان يعمل بكل ما يملك من قوة ونفوذ لإفشال أية محاولات للمصالحة، بل وذهب إلى أبعد من ذلك إذ كان يهدد السلطة الوطنية الفلسطينية بعقوبات إذا ما دخلت في شراكة سياسية مع حركة (حماس)، ولا غرابة في مثل هذا الموقف من جانب الكيان الصهيوني، فهو يعمل لما فيه مصلحته وقد وجد هذه المصلحة في استمرار الخلاف والصدام بين الحركتين.

بين مؤتمر «الاتحاد مطلب شعبي» وقمة الصخير

بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي

هل الاتحاد الخليجي خيار ام ضرورة؟ كان هذا سؤال السيد عبدالله الغيلاني من عمان في مؤتمر تجمع الوحدة الوطنية «الاتحاد الخليجي مطلب شعبي» وخلص الى انه ضرورة وليس ترفا. اما الدكتور محسن حسين العواجي (السعودية) فيقول «كلما مرت بالأمة نازلة اكتشف شعوب الخليج ثغرة سلبية مستورة في أنظمتها التي هي باختصار ليس في أولوياتها أكثر من حماية نفسها ».

خلص هذ المؤتمر الى انه لا يوجد في الخليج من يرفض من حيث المبدأ الاتحاد الخليجي. الاتحاد منطق تاريخي ينسجم مع تطور المجتمعات الانسانية التي تحركت من تجمعات صغيرة الى قرى فمدن، ودول قومية، وتحالفات اقليمية، وبالتالي فان تقارب دول الخليج في كيان واحد امر بديهي وطبيعي وقادم لا محالة. ويؤكد ذلك ما قاله ممثل السلطان قابوس في قمة الصخير الشيخ فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء «إن الشعوب الخليجية التي يجمع بينها التاريخ والموروث الحضاري تتطلع الى تحقيق آمالها للمشاركة الفعالة في عملية البناء والتطوير وصولا الى مجتمعات يعم فيها الخير والاستقرار».

السؤال متى؟ وكيف؟ ولاي هدف؟ من الواضح ان ما تم خلال الثلاثة والثلاثين سنة لا يلبي طموحات الشعوب ولا حتى الحكام الذين عبروا عن ذلك في عبارات اهمها ما قالة الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد السعودي (نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله) «ان الانجازات لا تتناسب مع تطلعات الشعوب». والسؤال لماذا؟ لماذ تعجز الأنظمة عن تقديم ما يلبي طموحات مواطنيهم على مدى اكثر من ثلث قرن؟ هذا يطرح تساؤلا: «هل فعلا هناك ارادة تدفع الى ما هو ابعد من الاتحاد الامني والدفاعي وبعض المزايا الاقتصادية التي لا تتطلب تنازلا عن اي جزء من سيادة الدولة القُطْرية؟».

نقول لقياداتنا الخليجية ان العقلية التي سادت على مدى القرن الماضي في الخليج، والاصرار على اعتبار الشعوب الخليجية على انها تطلب الخبز والمسكن والرفاه المعيشي فقط، هي فرضية لا تستند الى الواقع وحقائق التاريخ، ولا يمكنها ان تستمر في العقود القليلة المقبلة، وان موجة التغيير حقيقية وقادمة، وما لم نستعد لها قد تجرفنا الى حيث ما لا نريد.

ما حدث في المؤتمر الذي نظمه تجمع الوحدة الوطنية بعنوان «الاتحاد الخليجي مطلب شعبي» وما قيل فيه يعبر وبشكل لا يدع مجالا للشك عن تطلعات الشعوب في الديمقراطية والحرية والعدالة ليس لانها ترف ولكن لانها اهم مقومات التنمية الشاملة التي يحتاج اليها الخليج ويتطلع اليها لكي يبقى في المنافسة ولانها فعلا اهم ركائز تحقيق امنه واستقراره.

فمثلا في مشاركته في المؤتمر يقول الاستاذ محمد سالم الراشد من دولة الكويت انه يتوجب على القيادات الخليجية ان تدرك ان تاثيرات الربيع العربي على الامة العربية كبير وعميق قد لا يدركه القادة العرب الاخرون ومن بينهم قادة مجلس التعاون. فقد اثر الربيع العربي في اولا: إحياء الروح الثورية ومطالب العزة والكرامة الإنسانية وفقاً لفكرة أن الشعب مصدر السلطات والتوجه لبناء الدولة الدستورية. ثانيا: احياء الحس القومي العربي وتشكل وجدان جمعي ثائر باتجاه كرامة الأمة والاعتزاز بالتاريخ والعقيدة. ثالثا: ارتفاع منسوب الشراكة الوطنية ودمج القوى السياسية والاجتماعية في الحراك الجماهيري وبروز دور حيوي للمجتمع المدني. رابعا: انهيار ثقافة الخوف من السلطة. خامسا: قيادة الشباب والقوى الجديدة للحراك الجماهيري والتغييري وفرض نفسها على القوى التقليدية. هذه التحولات يجب ان يدركها الحكام في الخليج فهي ليست خاصة بشعب دون اخر، بل ان شعوب الخليج اكثر تاثرا بها بسبب مستواهم العلمي والاقتصادي.

يلخص ذلك ما قاله المشارك في المؤتمر من السعودية الدكتور محسن العواجي بقوله ان الشعوب الخليجية «لديها رغبة عارمة في الاتحاد لتحقيق كافة المصالح وترتيب الصف الخليجي الداخلي عن طريق الاتحاد، كما أنها تؤمن أن الإصلاحات السياسية الفورية في جميع دول المجلس هي المخرج الوحيد والأمن لتمكين الشعوب الخليجية من المشاركة في السلطة واستقلال القضاء وحرية التعبير بما لا يتعارض مع ثوابت الأمة والانتخابات الحرة والفصل بين السلطات وتفعيل جميع مؤسسات المجتمع المدني والنقابي، وحل جميع القضايا العالقة داخليا من خلال الحوار السلمي العادل».

ان ردة فعل مجلس التعاون على تداعيات الربيع العربي لا تدل على ادراك بضرورة التغيير، فالسياسات التي اتخذتها تعطي رسائل متناقضة. رسالة تقول ان الشعوب تحتاج فقط الى الخبز وزيادة الرواتب، يدعم ذلك المشاريع التي اطلقتها الحكومات الخليجية من زيادة الرواتب والاعلان عن مشاريع اسكان وتوظيف اعداد كبيرة من العاطلين توظيفا سياسيا لا يخدم الاقتصاد في شيء. ورسالة اخرى تقر بالعلاقة بين الثورات العربية والاصلاح السياسي متمثلة في بعض التنازلات السياسية مثل انتخابات بلدية او تعيينات وزارية او اعفاء مسئولين او اطلاق حملات اعلامية تقر بحقوق الانسان، او اطلاق مبادرات حوار في بعض الحالات المتقدمة.

يلخص الدكتور علي الكواري روح المؤتمر ورسالته بقوله: «ان الاتحاد ضرورة وليس ترفا او امرا يترك للفرص وللظروف، لكن الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد لا يمكن منطقيا أن يتحقق ألا بتوافق الحكومات وشعوبها على قيام اتحاد ديمقراطي بين دول مجلس التعاون. فالاتحاد الخليجي هو في النهاية مطلب ونهاية حتمية لمواجهة تحديات كثيرة». ويواصل بانه «في تحليلنا للوضع وللمسيرة الخليجية علينا ان نكون صادقين مع الشعب والحكام في آن واحد. هذا الصدق يقتضي القول بان الطريق الوحيد للوحدة الخليجية هو اولا طريق الديمقراطية، طريق المشاركة السياسية القادرة على تحقيق التنمية. ثانيا توفير شروط الامن القومي، ثالثا استكمال متطلبات التنمية». غير ان نتائج قمة الصخير الخليجية تشير الى ترجيح الجانب الامني . ولنا لقاء.

حول فضيحة الأدوية المقلدة

بقلم:
يحيى علي المجدمي

في جريدتنا الرائدة «أخبار الخليج» وفي العدد ١٢٧٠٣ الصادر في يوم الأربعاء ٢ يناير صرح نائب هيئة تنظيم المهن الطبية بأن ثلث الأدوية التي تباع في البحرين مقلدة كما أن الشركات العالمية المعتمدة قد أبلغت البحرين بأنها غير مسؤولة عن النتائج والآثار السلبية التي قد يتأثر منها المريض من جراء تعاطيه الأدوية المقلدة.

الاشتياق إلى الصحة بالشفاء عن طريق الدواء وباختلاف انواعه هو الأمل او التخفيف من شدة الألم الذي يرقب تراكمات تلهم العقل وبه تطمئن القلوب، فالدواء في حد ذاته حق مكتسب من حقوق الناس وبه يتعافى المريض بعد استخدامه كوسيلة صحية ولصرف الدواء شروط وأنظمة لا يعرفها إلا الطبيب وكما للدواء شركات معتمدة وموثقة في دوائر الدول المنتجة لصناعة الدواء ولهذه الشركات مقومات أخلاقية وموضوعية فهو أي الدواء الوصلة إلى الحياة الصحية الآمنة والمستقرة طالما تستأصل من خلاله عملية الشفاء والتخفيف من آلام وأوجاع المريض نفسه وفي مختلف أجزاء جسمه أو من حالته النفسية.

مع هذا الخبر الذي نشر هل أصبحنا حالة محيرة أصابها ما أصابها من فقدان الثقة واهتزاز بوصلة القيم والمبادئ السلوكية الصحية في تلك الفترات الماضية؟ هل مرضانا اعتمدوا على تلك الأدوية المقلدة التي كانت فاقدة التأثير لاحتواء المرض أو لها مضاعفات غير حميدة؟ هم الناس، كثيرون لا يعرفون ما ينفعهم وما يضرهم من دواء ومن الصعب التعرف إلى ما هو الدواء الأصلي وما هو الدواء المقلد، ولا شك ان ما اكتشف حديثا هو جزء من الفساد، فأين المراقبون وأجهزتهم المتطورة وأين الصيادلة ومتابعتهم وبحوثهم وفحوصاتهم للعينات من الأدوية المستوردة؟ لقد أصبحنا بين قوسين - المرض والأدوية المقلدة- نحن في فضيحة طبية.

نرجو التصدي لظاهرة الدواء المقلد وفحص عينات منها قبل قبولها وترويجها في السوق المحلي والله المستعان يا وزارة الصحة.

وعلى الرغم من كل ما حدث فقد آن الأوان من وزارة الصحة أن تأخذ بعين الاعتبار تلك المزايدات غير الإنسانية بعين المراقبة والفحص للأدوية المستوردة وخاصة تلك المقلدة عطفا ورحمة لصحة المرضى والحفاظ على استقرار الحالة الصحية لأبناء وقاطني المملكة، كما نحتاج اليوم إلى وقفة جادة من كل الأطباء بقبول مراجعة المريض لطبيبة للتأكد من فعالية الدواء، ولتحقيق ذلك لابد من خطة عمل واضحة من وزارة الصحة لوضع آليات محددة لتنفيذها وإنجاح عملية صرف الدواء بالطريقة المثلى.

أين هم النواب من (فضيحة الدواء المقلد) أليس من الأجدر مناقشة هذا الموضوع الحساس والعمل بوضع التشريعات والضوابط الملائمة ومحاسبة المتورطين في عملية الابتزاز الطبي للحد من هذه الاستهتارات في صحة الناس. ولبلوغ حقيقة الادوية ايا كانت مصدرها وواجهتها المستوردة يجب أن تخضع للفحوصات والمراقبة، والحقيقة أنها تأتي من عدة جهات، المستخدمين للدواء انفسهم، من الدول مباشرة، من الشركات المصنعة للدواء من خلال العملاء، وهكذا بعد التحليل - الفحص- والاستنباط في الدواء نفسه ثم الحكم في تداوله أو منعه. وهذه رؤية تعالج الشبهات والخروقات غير المسئولة وحتى نستوثق من كل شركة تصنع الدواء ووضعها في الميزان لمعالجتها وطي ملفات الشركات المقلدة التي مازالت تحمل أصابعها الربحية القذرة على حساب المرضى والأطفال الذين يتطعمون بجرعات دورية من الأدوية والمضادات الأخرى.

من الضروري أن تسند عملية فحص الادوية المستوردة إلى المتخصصين في علم الادوية ومنتوجاتها الاخرى للبحث والاختبار بامتياز للادوية السائلة والصلبة والأساسية التي يتناولها المرضى والاطفال، وفي نفس السياق وعلى هذا الصعيد فمحلات بيع وصرف الادوية وخاصة في الصيدليات مهمة اساسية في كشف ومعرفة ما هو مقلد وما هو الدواء الأصلي لنعطي الزبائن الثقة في التعامل.

وبهذا الحد لا اعتقد أن أحدا يرضى بالآثار السيئة والضارة التي قد تصيب الانسان في صميم صحتة من جراء الادوية المقلدة فهي كما ذكرنا عيوبها بالغة الخطورة فقد تكون هناك مضاعفات تسلب العافية من جسم الانسان وتنزع الصحة بين المرضى.

ففي مواجهة عوامل هذه الفوضى والمخالفات القانونية نرى وللأسف أن هناك من يريد الربح على حساب المريض باستيراد الأدوية المقلدة وبيعها كمثيلتها الأدوية الأصلية.

نحتاج إلى وعي وطني وثقافة طبية من خلال المجالس والاندية والمدارس للوصول لحقيقة التعامل مع الدواء المقلد ومعرفة الاضرار عند استخدامها.

نتمنى ان تكون عند الذين يعنيهم الأمر ومن عدة إطراف كانت تتحلى بالنزعة الإنسانية الواعية التي تحددها الذات الحرة الشريفة النظيفة وتتوفر معها الشفافية والعدالة وان تحافظ على صحة المواطنين والمقيمين وتصون الحقوق والواجبات في البيع والاستيراد بطبيعة بشرية قائمة على مبادئ وقيم ديننا الحنيف ووطنيتنا المخلصة لهذه الوطن العزيز.

عالم يتغير

فوزية رشيد

فلنتدارس دروس الأزمة معا:
٢- أمريكا في قلب الحدث العربي والبحريني لماذا؟!

□ اذا كان «المخطط الكبير» لتفتيت المنطقة العربية - سايكس بيكو٢، مستمرا، وهو مطروح لكي يستمر، فإن (الحرب الاستراتيجية الناعمة)، لها ادواتها الجديدة بالفعل، استفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات، والانفتاح الهائل لحظوظ التواصل الاجتماعي، مما يجعل من «الشباب» او الاجيال العربية الجديدة، التي ولدت في خضم تلك الثورة التكنولوجية، مادة دسمة للاستغلال، وخاصة مع ما أصاب الوعي العربي الحديث من تخلخل وإنهاك كبير تجاه ثوابته الوطنية والقومية، وثقافته الأخلاقية والقيمية (من القيم)، وانجراره الفادح نحو التمثل بالنموذج الغربي بغثه قبل سمينه، بما فيه النمط السياسي لدمقرطة مجتمعاته، وحتى لو لم يكن ذلك النموذج متناسبا مع وعيه وتطوره السياسي والديمقراطي أو على مقاسهما، أو مع أمراضه؟ وعقده المجتمعية الطائفية والإثنية والعرقية، ليكون هذا الشباب العربي (رمز التغيير) المطلوب استراتيجيا اليوم من الولايات المتحدة وغيرها، عبر اكاديميات مختلفة «للتغيير» تدرس فيها كيفية صناعة التغيير عبر التمرد، وكيفية صناعة الثورات، بتفاصيل دقيقة لا تستثني حتى كيفية إسقاط هيبة الدولة وكيفية شنّ الحرب النفسية عليها، أو الفوارق بين دولة عربية واخرى.

□ هل رأيتم افضل من ذلك بالنسبة إلى أصحاب «المخطط الكبير».. انهم يجعلون الشعوب «تحت حس مطالبها المشروعة» تتحول في نواح كثيرة الى ما يشبه «قطيع» للتداول، يفجر الشباب حركته الأولى معه، بحيث تلعب الشعوب نفسها بعد ذلك دورا كبيرا في (تحقيق الأهداف الاستعمارية القريبة والبعيدة) مع فوارق السيناريوهات بين بلد عربي وآخر، في ظل حالة من الهياج الشعبي المعروفة اسبابه، مترافقا مع اطر الفوضى لتحقيق غايتين استعماريتين مطلوبتين لاحقا، وهما (تقسيم البلدان العربية ونشر الحروب الطائفية فيها)، ومن خلال الدعم الأمريكي الناعم والمتسلل والخفي لتوجهات بعينها في تلك الثورات، تخرج «الولايات المتحدة» من خلالها أيضا من صورتها القديمة بدعم الانظمة الى صورة دعم الشعوب، ولكن عبر اللعب بمصالح تلك الشعوب ومطالبها لتوظيفها استراتيجيا، فتبدأ اللعبة بـ(تفكيك الأنظمة) لتنتقل الى (تفكيك الشعوب والأوطان وتقسيمها).

□ ولأن الولايات المتحدة تديرها بامتياز قوى (الماسونية) وقوى (الصهيونية العالمية) وقوى (المسيحية الصهيونية) فإنها اليوم تمثل نفسها كبقية المستعمرين بمشروع (كوني) للهيمنة على ثروات شعوب المنطقة العربية والاسلامية ودولها، تضمن من خلالها الاحتياج الدائم لتلك الدول إليها، والدوران في فلكها، بعد أن تتحول الى دول مفككة ومشغولة باضطراباتها الداخلية، بما يعني الاسهام المباشر في ضمان (أمن اسرائيل) واستمرار وجودها وسط محيط مفكك ومضطرب، وبما يعني وضع اليد على أهم منطقة استراتيجية في العالم والتحكم الاقتصادي في امكانيات الدول الكبرى المنافسة لها كالصين وروسيا والدول الآسيوية الكبيرة وحتى الاتحاد الأوروبي نفسه كمنافس يسعفها في ذلك عدة امور، اهمها التحكم الراهن في «الاقتصاد العالمي» وفي السياسة العالمية عبر الأمم المتحدة ومراكز البحوث الاستراتيجية والمنظمات الدولية وأكاديميات التغيير المتنوعة، مثلما التحكم في الاعلام العالمي الى حد كبير، وفي وسائل الاتصال والمعلومات، وفي العلوم الحديثة والعلوم «السرية القديمة»، وكل ذلك يدار عبر «الشركات العملاقة» عابرة القارات، التي تعمل على التحكم في صناعة وترويج «السلاح» والمخدرات والأدوية وغيرها كثير، مما يجعل من الامبريالية كأعلى مرحلة للرأسمالية، تحاول الوصول الى أعلى مدارجها في المنطقة العربية والإسلامية، رغم ازماتها الرأسمالية المتتالية، التي يرى الخبراء أن جزءا كبيرا منها، مفتعل، ويدخل في اطار «الهندسة الرأسمالية الاقتصادية» ذاتها في صناعة الأزمات.

□ من هذه الأسباب وغيرها كثير، ندرك اليوم لماذا نحن نجد امريكا في قلب الحدث العربي، والحدث البحريني والخليجي في زاوية اخرى باعتباره المنطقة الاستراتيجية الأهم، ولندرك كيف تبدلت التحالفات، فالاستراتيجية القديمة هي ذاتها الحديثة، حيث الامبريالية العالمية وحكومتها الخفية المسيطرة على العالم، ما يهمها هو التحكم في ثروات الشعوب عبر إضعافها، ولا يهم إن تم ذلك، وبحسب حاجة العصر، بالتغيير في التحالف مع الدول الى التحالف مع «أطراف» في الشعوب نفسها، بركوب موجة تطلعات الشعوب ومطالبها المشروعة، وخاصة في الدول الاستبدادية والديكتاتورية وغير الاصلاحية، وافتعال ازمات وتحركات في دول اخرى كما في البحرين، أو بعض دول الخليج ذات السياق المختلف تماما.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، رأس الامبريالية الرأسمالية المعاصرة، هي تستمر فيما بدأته القوى الاستعمارية الغربية الاخرى، منذ القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لتكون الاهداف ذاتها مستمرة في القرن الواحد والعشرين، وإن بثوب جديد، تغير الثوب ولم يتغير الجسد، ومنذ سقوط الدولة العثمانية أو خلافتها او «الرجل المريض» ومنذ مؤتمر لندن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ حول تفكيك الوطن العربي، ومنذ الحربين العالميتين الاولى والثانية، واغتصاب فلسطين، ثم تتابع استقلال الدول العربية. ومنذ بروز القوة الامريكية «الأوحدية» بسقوط المنظومة الاشتراكية، ومنذ تتابع الاحداث منذ التسعينيات من غزو وتحرير الكويت، وأحداث سبتمبر، وسقوط بغداد واحتلال العراق، ظهر المشروع الشرق اوسطي الجديد ٢٠٠٥، والهدف منه التحكم في الثروات العربية والممرات المائية والجغرافيا الاستراتيجية، بتحالف كاذب ومخادع مع حقوق الشعوب، تمثلها أطراف داخلية بعينها، واستخدام تلك الحقوق (سلاحا سياسيا) والهدف المرجو في النهاية الوصول الى (السعودية)، وضرب مركزيتها الدينية والاقليمية والاقتصادية، فيتم في خضم (التغيير الأمريكي) تقسيم السعودية وخلق الدولة الدينية (مكة والمدينة المنورة) بحسب المخطط على منوال «الفاتيكان»، وبذلك يتم ضرب الاسلام الذي يتخذه هذا الغرب عدوا جديدا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بالوسائل التي ذكرناها من استغلال أكاديميات التغيير والتواصل الاجتماعي واستخدام الشباب وطموحاتهم، وعبر حرب المصطلحات والمفاهيم، وتفتيت الهويات الوطنية والقومية، واستخدام المعارضات المستقوية بالخارج لإحداث التغيير السياسي الذي يأتي بعضه (قسريا) كما في البحرين، وإسقاط الانظمة المستقرة لتدخل كامل المنطقة في فضاء (النظام المفتوح على اللااستقرار واللاأمن والفوضى والحروب الطائفية) والعنوان هو الدمقرطة والاصلاح وحقوق الانسان بالطبع!

هذه الخلفية لابد من الاشارة اليها لربطها بما يحدث اليوم في البحرين والخليج والوطن العربي، وغدا نكمل.

أفق

عبدالله خليفة

صراعاتُ العراق النازفة

قياداتُ الفئات الصغيرة التي توالت على مقاعد السلطة المشتعلة فيَ العراق منذ انقلاب تموز ١٩٥٨ لمَ تقم بأي تأسيس للحداثة الديمقراطية العلمانية العقلانية، بل تتراجعُ نحو علاقات مقابل الرأسمالية وآثارها وخاصةً سيطرة قوى الإقطاع السياسي والديني.

هذه القوى زاد تدهورُها بسبب الانفضاض الفوضوي للنظام الشمولي السابق، وتكرار سيناريو الأرض المحروقة من أي بديل، وتفاقم الأمرُ مع تدخل القوى الأجنبية ومشروعاتها التوسعية داخل العراق.

قوى إقطاعية محافظة عشائرية وطائفية تغدو نتاجاتها تمزيق الخريطة الوطنية لحد تحويلها لفسيفساء محروقة، وهو المشهد الانجازي الذَي تقوم به قوى الطوائف المتخلفة ديناً ووطنيةً كما جرى في السودان وغيره، والآن تَسمسرُ على العراقيين بالنموذج الإسلامي سنةً وشيعة، وبالثورة الحرة وغير ذلك مما يخدعون به البسطاء لإنشاءِ مشروعاتِهم الحارقة.

جرّتْ القوى الطائفيةُ الحاكمة في العراق بتبعيتها للمشروع الإيراني الشمولي بقية الطوائف والقوميات لإنشاء مشاريع مشابهة.

كوَنتْ إدارةً فاسدة، فالأحزابُ الطائفية في القسم الشيعي لم تعش نضالات ديمقراطية، ولم يراقبها الجمهورُ في نظام ديمقراطي، بل قفزت عبر المليشيات المسلحة وتصعيد الطائفية في الجمهور الفقير واستغلال الوعي الديني المحافظ المغيّب للعقلانية والبرامج السياسية الاجتماعية المحددة.

لقد غدت علاقاتُها الوطنية الديمقراطية مستحيلة، فلا ثقافة وطنية مُنتجة لهذه الجماعات ولا برامج وطنية توحيدية عراقية تُوضع للعمل المشترك.

ولهذا فكان إستيلاؤها على السلطة المركزية دعوة لضرب السلطة المركزية، وتوجهها للهيمنة والاستيلاء على الثروة العامة دعوة للقوى المناطقية والأقاليم للقيام بالمثل، فجرى تصعيد الطائفيات يتم في أشكال مشتركة، فتقزيمُ الشخصية الوطنية الفردية وتحويلها للصوصية، يعني هدم الإرث الديني المشترك وتحويله إلى أداة للقفز نحو المناصب والثروة.

الفئاتُ السياسية البرجوازية الصغيرة المتلاعبةُ بمصير الشعب العراقي منذ انقلاب تموز تواصلُ ذلك في غياب جماهير الشعب المنقسمة التي تَركت هؤلاء يقودونها لأنها فاقدة الوعي السياسي الموضوعي.

الانقلاباتُ تسمى ثورات، وهي تسميةٌ شديدةُ الخطورة ولابد من التدقيق فيها قبل كل شيء. فهنا يتمُ التلاعبُ بالعلوم الاجتماعية، لكون الثورة فعلا غيرُ إرادي عفويا تقومُ به طبقاتٌ وطنية لظروف اقتصادية حادة تجعلها غير قادرة على العيش من خلالها. فالثورةُ ليست طبخة تقوم بها نخبُ الأحزاب والدول. إنها فعلُ الجماهير على أوضاع فقر وظروف شديدة القسوة، أما الطبخات السياسية ودفع كتل من الجمهور للتظاهر فليست ثورة.

الثورة فعل وطني وليس فعلاً طائفياً، الثورةُ اتفاقٌ شعب على التغيير والتوحيد وليس اتفاق قوى طائفية على هدم بلد.

لهذا فإن قيام القوى الطائفية في القسم السني المحافظ للصراع السياسي ودفع الجمهور للمظاهرات هو نتاجُ مشروع سياسي تقومُ به نخبٌ سياسية تستهدفُ سيطرتها على الأراضي والمناطق التي تعيش فيها، وتكوين دويلة أخرى. هي ردُ فعل لنفس المضمون الطائفي التمزيقي. هي انحدارٌ آخر في المستنقع الإقطاعي الفيسفسائي الحارق.

وعملية التشبه بالثورة السورية مضللة هنا، فلم تكن الثورة السوريةُ نتاجَ مؤامرة بل كانت رد فعل شعبية واسعة تطورت إلى حين وتلكأت في الوقت الراهن بسبب عدم تطور قياداتها وتصاعد الطائفية الاستغلالية فيها. ولهذا فإن الخلطَ بين الظرفين السوري والعراقي قاتل. فالمطلوبُ من القوى العراقية الوطنية التوحد وتغيير الحكومة التابعة للقوى العسكرية الإيرانية عبر تطور برامجها السياسية وقبولها بفصل المذاهب عن السياسة والتعبير عن مطالب القوى الشعبية العراقية عامة.

ومن الملاحظ أنَ القوى السياسية المعبرة عن هذه الأقسام لم تقم خلال الفترة السابقة بصنع مشروع وطني عراقي ديمقراطي، ولم يؤد فوزها إلى الصراع الديمقراطي الوطني ضد المشروعات الطائفية والقومية اليمينية الانفصالية.

هي ذاتها فئاتٌ برجوازية صغيرة طائفية وعلمانية زائفة راحت تتسلقُ نحو السلطات والثروات وانفصلتْ عن جمهورها وتركته للقوى التمزيقية على الأرض. قصبُ السكر العراقي راح النملُ يمتصهُ من كل إقليم، وهو يتقطع ويتصحر، وهو سكرٌ وبترول وغاز وبساتين وثروات هائلة يمكن أن تشبع القوى السكانية كلها ولكن القوى الصغيرة السياسية النهمة مفككة متصارعة غير قادرة على العمل الوطني المشترك الطويل الأمد.

AbdullaKalifaboflasa@yahoo.com